

صندوق التنمية الجهوية 2
صندوق مشترك للتوظيف
في رأس مال تنمية منتفع
بإجراء مخفف
نشرة إصدار مخففة

الباعثون

المتصرف

صندوق الودائع و الأمانات تصرف

المودع لديه



إقامة لأكيو نهج بحيرة ميشيغان ضفاف البحيرة
1053 تونس

شارع محمد الخامس 1002 - تونس



تحذيرات صادرة عن هيئة السوق المالية

1. تدعو هيئة السوق المالية المكتتبين إلى الانتباه للمخاطر المرتبطة بصناديق المساعدة على الانطلاق والصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية.
2. تدعو هيئة السوق المالية المكتتبين إلى الانتباه إلى أن قيمة التصفية لصندوق المساعدة على الانطلاق أو الصندوق المشترك للتوظيف في رأس مال تنمية قد لا تعكس بدقة، قيمة الأصول المتوفرة بالمحفظه على مدة حياة الصندوق، و يمكن أن لا تأخذ بعين الاعتبار التطورات المحتملة لقيمتها.
3. تدعو هيئة السوق المالية المكتتبين إلى الانتباه الى ان هذا الصندوق يتمتع بإجراء مخفف: يخضع لقواعد معينة وخاصة بالمستثمرين الحذرين وذلك كما يحدده الامر عـ2945 سـد المؤرخ في 27 نوفمبر 2012.
4. تدعو هيئة السوق المالية المكتتبين أو/و المشتريين للإنتباه إلى انه من غير الممكن بيع أو إحالة حصصهم إلا لمستثمرين حذرين.
5. تذكر هيئة السوق المالية المكتتبين ان المبلغ الأدنى للاكتتاب في هذا الصندوق هو مليون (1 000 000) دينار.
6. تدعو هيئة السوق المالية المكتتبين إلى الانتباه إلى أن الهيكلة المالية النهائية لمحفظه الصندوق المشترك للتوظيف في رأس مال تنمية تحتوي على أسهم أو سندات شبيهة بالأسهم للشركات منتسبة بالبلاد التونسية تنشط في مختلف القطاعات.
7. كما تدعو هيئة السوق المالية المكتتبين إلى الانتباه إلى إمكانية تركيز الاستثمارات المحملة على موارد الصندوق على مجموعة محدودة من الشركات ، وعلى أهمية قيمة كل استثمار ما من شأنه الزيادة في المخاطر المتعلقة بأفاق تطور قيمة الأصول المتوفرة بالمحفظه خاصة ، وبسيولتها عامة.



**جدول ملخص لصناديق الإستثمار التي يديرها صندوق الودائع
والامانات تصرف**

تاريخ الإستحقاق	المعدل القانوني	معدل العمالة في 2015/12/31	المبلغ المستثمر في 2015/12/31	مبلغ افكتتاب بالدينار التونسي في 2015/12/31	مبلغ الصندوق بالدينار التونسي	إشارة الموافقة	الصندوق
2015/12/31	%80	%37	12 931 290	35 000 000	100 000 000	قرار هيئة السوق المالية عدد 39- 2013 المؤرخ في 26 سبتمبر 2013	صندوق التنمية الجهوية



الفهرس

2	تحذيرات صادرة عن هيئة السوق المالية.....
3	جدول ملخص لصناديق الإستثمار التي يديرها صندوق الودائع والامانات تصرف.....
4	الفهرس.....
5	I.تقديم الصندوق.....
5	1.معلومات عامة.....
7	II.الخصائص المالية للصندوق.....
7	1. توجه التصرف.....
7	1.1. إستراتيجية الصندوق.....
8	2.1.حجم الاستثمارات.....
8	3.1.مدة المساهمة في الشركات.....
8	4.1.فترة استثمار أصول الصندوق.....
8	5.1.اسراتجية التفويت في الإستثمارات.....
9	6.1.القطاعات المستثناة.....
9	7.1.الضوابط والقواعد الاخلاقية.....
10	2.ححص بملكية مشتركة.....
10	3.الاكتتاب في الححص.....
11	4.إعادة شراء الححص بمبادرة من حاملها.....
11	5.بيع الححص.....
12	6.توزيع الاموال المخصصة للتوزيع.....
12	7.توزيع الاصول.....
12	8.النظام الجباني.....
13	III.معلومات تخص المتصرف و المودع لديه والهيكل الاخرى المتصلة بالصندوق.....
13	1.المتصرف.....
13	1-1.لجنة الاستثمار.....
14	1-2.اللجنة الاستشارية.....
15	2.المودع لديه.....
16	3.مراقب الحسابات.....
16	IV.أعباء تسيير الصندوق.....
16	1.أعباء تسيير الصندوق.....
17	V.السنة المحاسبية.....
18	VI.المعلومات الدورية.....
18	1.التقرير السنوي.....
19	2.التقرير النصف السنوي.....
19	3.التقرير الخاص بكل ثلاثية.....
19	4.معلومات اضافية.....
20	VII.المسؤول على نشرة الاصدار.....
20	1.المسؤول على نشرة الاصدار.....
20	2.سياسة الإعلام.....
20	3.شهادة المسؤول على نشرة الاصدار.....



تحتوي هذه النشرة على العديد من المعلومات الهامة، لذا يستوجب الإطلاع عليها بكل دقة وعناية قبل اتخاذ أي قرار يخص الاكتتاب والاستثمار في هذا الصندوق. يجب أن توضع هذه النشرة والنظام الداخلي المرفق لها على ذمة المستثمرين قبل عملية الاكتتاب.

تكون الاكتتابات في حصص هذا الصندوق موجهة حصرا للمستثمرين الحذرين. وتسهر شركة التصرف في هذا الصندوق على التحقق من أن يكون كل مستثمر محتمل هو مستثمر حذر. تكون الاكتتابات في حصص الصندوق خاضعة للموافقة المسبقة لشركة التصرف. وفي كل الحالات لا يمكن للمستثمرين استخدام حصص هذا الصندوق كوحدات تسعير لعقد تأمين.

I. تقديم الصندوق

1. معلومات عامة

تسمية الصندوق

صندوق التنمية الجهوية 2

الطبيعة القانونية للصندوق

صندوق مشترك للتوظيف في رأس مال تنمية منتفع بإجراء مخفف

غرض الصندوق

المساهمة لحساب حاملي الحصص بهدف إعادة إحالتها أو التفويت فيها في تعزيز فرص الإستثمار وتدعيم الأموال الذاتية أو شبه الذاتية للشركات المنتسبة في تونس و غير المدرجة ببورصة الأوراق المالية في ما عدى الشركات التي تنشط في قطاع العقارات الخاصة بالسكن كما هو منصوص عليه بالفصل 22 مكرر جديد من مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي .

أهم النصوص التشريعية

المطبقة

- القانون عدد 88 - 92 المؤرخ في 2 أوت 1988 ، والمتعلق بشركات الاستثمار والنصوص المنقحة والمكملة وخاصة منها القانون عدد 87-95 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 و المرسوم عدد 99 - 2011 المؤرخ في 21 أكتوبر 2011 المتعلق بمراجعة تشريع شركات الاستثمار ذات رأس مال مخاطر و الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال مخاطر وتسهيل شروط تدخلها.
- القانون عدد 105-2005 المؤرخ في 19 ديسمبر 2005 المتعلق بإحداث صناديق مشتركة للتوظيف في رأس مال مخاطر.
- القانون عدد 106-2005 المؤرخ في 19 ديسمبر 2005 المتعلق بقانون المالية لسنة 2006 : النظام الجبائي للصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال مخاطر.
- المرسوم عدد 100-2011 المؤرخ في 21 أكتوبر 2011 المتعلق بالنظام الجبائي لشركات رأس مال والمخاطر و للصناديق



- المشتركة للتوظيف في رأس مال مخاطر.
- القانون 2009-71 المؤرخ في 21 ديسمبر 2009 المتعلق المتعلق بقانون المالية لسنة 2010: ترشيد الامتيازات الجبائية التابعة لعمليات إعادة الاستثمار.
- مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي الصادرة استنادا للقانون 2001 - 83 المؤرخ في 24 جويلية 2001.
- ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وبالتصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير.
- قرار وزير المالية مؤرخ في 27 مارس 1996 المتعلق بضبط نسب وصيغ إستخلاص المعاليم والعمولات الراجعة لهيئة السوق المالية و بورصة الأوراق المالية بتونس بعنوان الإصدارات والمعاملات وبقية عمليات البورصة، كما تم تنقيحه بالنصوص اللاحقة.
- القرارات الصادرة عن وزير المالية والمتعلقة بالنظام المحاسبي للمؤسسات وخاصة المعايير المحاسبية لمؤسسات التوظيف الجماعي للأوراق المالية.

إقامة لايكو نهج بحيرة ميشيغان ضفاف البحيرة 1053 تونس

50 مليون دينار تونسي مقسمة الى 5 000 حصة بقيمة عشر الاف (10 000) دينار تونسي الحصة الواحدة.

قرار هيئة السوق المالية عدد 2015-71 بتاريخ 29 ديسمبر 2015. تاريخ أول تسديد لقيمة الحصص.

عشرة سنوات تحتسب ابتداء من تاريخ غلق الفترة الأولى للاكتتاب مع إمكانية تمديد فترتين كحد أقصى و تدوم كل فترة منهم سنة واحدة.

صندوق الودائع والامانات تصرف وبنك الأمان

صندوق الودائع والامانات تصرف

بنك الأمان

صندوق الودائع والامانات تصرف



المقر الاجتماعي للمتصرف

قيمة الصندوق

المرجع

تاريخ التكوين

مدة الصندوق

باعثي الصندوق

المتصرف

المودع لديه

الموزع

مراقب الحسابات

مكتب KPMG

إحتساب قيمة التصفية

تحتسب قيمة التصفية في 31 ديسمبر من كل سنة

المؤسسة المكلفة بقبول

صندوق الودائع والامانات تصرف مقرها إقامة لايكو نهج بحيرة ميشيغان

الاكتتابات

ضفاف البحيرة 1053 تونس

تاريخ افتتاح الاكتتابات

بداية من تاريخ وضع نشرة الاصدار الحاصلة على تأشيرة هيئة السوق

المالية على ذمة العموم.

II. الخصائص المالية للصندوق

1. توجه التصرف

1.1. إستراتيجية الصندوق

يستثمر الصندوق في مشاريع تستجيب الى الشروط التي تنص عليها القوانين المعمول بها والمبادئ التي يعتمدها الصندوق. وسيقع توجيه هذه الاستثمارات نحو مشاريع ذات مردودية و قدرة نمو مشجعة يقع الثبوت منها و تأكيدها من قبل شركة التصرف لفائدة الصندوق.

سيعطي الصندوق أولوية للإستثمار في مجال التنمية الجهوية وذلك بالمساهمة في راس مال الشركات التي يكون مقرها الاجتماعي وتتم إدارتها و/أو جزءا هام من نشاطها في الجهات أو في شركات باعثة لمشاريع من شأنها النهوض بالتنمية الجهوية.

سيتدخل الصندوق عبر الاكتتاب أو شراء أسهم عادية أو حصص أو شهادات استثمار أو سندات مساهمة أو رفاع قابلة للتحويل إلى أسهم أو حصص وبصفة عامة كل الصيغ الأخرى الشبيهة للأموال الذاتية أو شبه الأموال الذاتية طبقا للتشريعات والقوانين الجاري بها العمل.

يمكن للصندوق منح تسبقات في شكل حساب جاري للشركاء و ذلك في حدود نسبة 15 % من موجوداته و ذلك طيلة مدة مساهمة الصندوق في الشركات التي يمتلك على الأقل 5% من رأس مالها.

يهدف الصندوق المشترك للتوظيف في رأس مال تنمية إلى إنشاء محفظة مساهمات متكونة من:

- 80 % على الأقل من الأصول في:



• مشاريع استثمار في شركات غير مدرجة بالبورصة، في المراحل التالية:

- ✓ رأس مال التنمية
 - ✓ رأس مال المخاطر.
 - ✓ رأس مال إعادة الهيكلة
 - ✓ رأس مال إعادة الإحالة
 - ✓ رأس مال الإرجاع
 - ✓ المساهمة قبل الإكتتاب العام (Pré IPO)
- أسهم مدرجة بالسوق البديلة في حدود 30 % من نسبة التوظيف المنصوص عليها في القوانين والتشريعات الجاري بها العمل.
- في حدود 20 % في رأس مال شركات مدرجة بالبورصة و/أو أدوات مالية.

2.1. حجم الاستثمارات

يرتفع مبلغ تدخل "صندوق التنمية الجهوية 2" في كل شركة أو مشروع الى 500 ألف دينار كـمبلغ أدنى. و كل تدخل دون هذا المبلغ يتم عرضه على رأي اللجنة الإستشارية للحصول على موافقتها. كما لا يمكن أن يتعدى تدخل الصندوق نسبة 15 % من أصوله بالنسبة لكل مساهمة.

3.1. مدة المساهمة في الشركات

تكون المدة المنصوص عليها للاحتفاظ بالتدخلات (المساهمة في رأس المال أو/و التمويل بشبه الاموال الذاتية) بين سنة وسبع سنوات.

وكل مدة احتفاظ تتعدى هذا المجال يتم عرضها على رأي اللجنة الإستشارية للحصول على موافقتها.

4.1. فترة استثمار أصول الصندوق

سيستثمر الصندوق 80 % من أصوله في أجل لا يتجاوز موفى السنتين المواليتين للسنة التي تم فيها تحرير الحصص.

وسوف تستمر فترة الاستثمار حتى نهاية السنة السادسة من تاريخ انتهاء فترة الإكتتاب الثانية.

5.1. اسراتيجية التفويت في الاستثمارات

يلتجئ الصندوق في اطار استراتيجيته الخاصة بالتفويت في الإستثمارات، لكل الإمكانيات المتاحة له



مثل الطرح في بورصة الاوراق المالية (السوق البديلة أو الرئيسية)؛ البيع إلى حليف إستراتيجي؛ اعادة الشراء من قبل مسؤولين داخل الشركة و البيع لصناديق استثمار أخرى. و لهذا الغرض يتم اعتماد اتفاقية مساهمين بين الصندوق و باعثي المشاريع تحدد مختلف طرق التفويت في الإستثمارات التي سيلجئ لها الصندوق.

6.1. القطاعات المستثناة

لن يستثمر الصندوق في القطاعات و الأنشطة التالية:

- أي نشاط ذا طابع قصري، مؤذي أو استغلالي وأي شكل من أشكال عمل الاطفال.
- إنتاج وتوزيع المواد الممنوعة أو المحظورة حسب القوانين.
- إنتاج وتوزيع أسلحة و متفجرات.
- إنتاج وتوزيع مشروبات كحولية.
- إنتاج وتوزيع التبغ و السجائر.
- إنتاج وتوزيع محتويات إباحية أو بورنو غرافية.
- مؤسسات القمار و الكازينو و ما شابهها.
- و بصفة عامة كل نشاط أو إستثمار مخالف للنظام العام.

7.1. الضوابط و القواعد الاخلاقية

سيعمل المتصرف على احترام الضوابط و القواعد الاخلاقية و خاصة ما يتعلق ب:

- قطاعات النشاط.
- مكافحة غسل الاموال.
- الامتثال للقوانين و التشريعات الساري بها العمل في مجال مكافحة تمويل الارهاب و غسل الاموال.
- تطبيق اجراءات مقاومة غسل الاموال و مكافحة تمويل الارهاب طبقا لمعايير *البلاد التونسية* و *TUNIS* و *Conseil du Marché Financier* الدولية.



وبالإضافة لذلك يقر ويضمن المتصرف ما يلي:

- الامتناع عن المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر وبأي شكل من الأشكال في أي نشاط غرضه غسل الأموال يكون مصدره أو/و موجه لعمل إجرامي.
- بأن لا تكون لأي شخص يشترك في إدارة ونشاط الصندوق، علاقة و تتبعات عدلية أو/و أحكام قد صدرت ضده فيما يخص غسل الأموال سواء كان أمام القضاء التونسي أو الدولي.

2. حصص بملكية مشتركة

- يقع تحديد حقوق الملكية المشتركة بحيث تمثل كل حصة جزء من أصول الصندوق.
- كما لكل حامل لحصة في الصندوق حق ملكية في أصوله وذلك حسب عدد الحصص التي لديه.
- و يستهدف الصندوق بدرجة أولى مستثمرين مؤسساتيين مثل المؤسسات المالية.
- حددت القيمة الاسمية للحصة الواحدة بعشرة ألف (10 000) دينار.

3. الاكتتاب في الحصص

تودع مطالب الاكتتابات لدى شركة التصرف.

للصندوق فترتي اكتتاب:

- فترة اولى للاكتتاب تدوم اثني عشرة (12) شهرا وذلك ابتداء من تاريخ حصول نشرة الإصدار على تأشيرة هيئة السوق المالية. ويقع غلق الصندوق عند بلوغ الإكتتابات 30 مليون دينار أو عند نهاية الفترة الاولى للاكتتاب حتى و إن تعذر تحصيل المبلغ المستهدف.

يساوي ثمن إصدار الحصص، بالنسبة لفترة الاكتتاب الاولى، القيمة الاسمية.

- فترة اكتتاب ثانية تدوم اثني عشرة (12) شهرا، علما أن أجل فتح الإكتتاب لا يتعدى السنة من تاريخ غلق فترة الاكتتاب الاولى. و يمكن لشركة التصرف تمديد الفترة الثانية المشار إليها اعلاه وذلك في حدود (6) ستة أشهر اضافية و في هذه الحالة يتعين على شركة التصرف اعلام هيئة السوق المالية. و يغلق الصندوق عند بلوغ الإكتتابات 20 مليون دينار أو عند نهاية الفترة الثانية حتى و إن تعذر تحصيل المبلغ المستهدف.

يساوي ثمن إصدار الحصص، بالنسبة لفترة الاكتتاب الثانية، قيمة تصفية الحصص إذا كانت



تفوق القيمة الاسمية. و إذا كانت قيمة تصفية الحصص دون القيمة الاسمية فإن ثمن إصدار الحصص يساوي القيمة الاسمية.

لا تقع الاكتتابات في حصص الصندوق إلا نقداً و على عدد صحيح من الحصص المكتتبة. يجب على المكتتبين الراغبين في الاكتتاب خلال الفترة الاولى أو الثانية المبينتان اعلاه تقديم مطلب اكتتاب لشركة التصرف على الاقل قبل شهر من نهاية تلك الفترة.

كما، لا تقبل شركة التصرف الاكتتابات في حصص الصندوق اذا وقع تحصيل مجموع قيمة اسمية للحصص تبلغ 30 مليون دينار، بالنسبة للفترة الاولى و 20 مليون دينار بالنسبة للفترة الثانية.

يكون مبلغ الاكتتاب الادنى مليون دينار (1.000.000) و لا يتم إلا نقداً. و تكون الاكتتابات عبر تحويل بنكي أو اصدار صك بنكي.

ويمكن أن يقع إلغاء مطلب الاكتتاب في أجل أقصاه 15 يوما يحتسب من تاريخ ذلك المطلب ويقع تبعا لذلك ارجاع مبلغ الاكتتابات للمستثمر المنسحب.

4. إعادة شراء الحصص بمبادرة من حامليها

لا يمكن لحاملي الحصص التقدم بطلب إعادة شراء حصصهم قبل نهاية مدة حددت بخمس سنوات . و عند نهاية هذه المدة يمكن لحاملي الحصص طلب تصفية الصندوق اذا لم تتم الاستجابة لمطالبهم في إعادة شراء الحصص في غضون سنة من تاريخ ايداع هذه المطالب لدى شركة التصرف.

كل مساهم راغب في الانسحاب من الصندوق قبل المدة المنصوص عليها أعلاه يجب عليه التقيد بما جاء في الفصل السادس من النظام الداخلي للصندوق.

5. بيع الحصص

لا تكون أي عملية بيع حصص الصندوق سوى كانت مباشرة او غير مباشرة عن طواعية أو عن غير طواعية (بما في ذلك وبدون أن تقتصر على حالات البيع لشركة تابعة)، صحيحة إذا:

1. كان المشتري مستثمر غير حذر وفقاً للمادتين 27 (جديد) و 28 (جديد) من نظام هيئة السوق المالية الخاص بمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية أو

2. تؤدي عملية البيع لانتهاك حكم من أحكام النظام الداخلي للصندوق أو التشريعات الجاري بها العمل.



دون الاخلال بضرورة الالتزام بفترة الحجز الخاصة بحصص المكتتبين، ابتداء من تاريخ الإكتتاب و تحرير المساهمة يمكن بيع أو احوالة الحصص في كل وقت سوى كان ذلك بين حاملي الحصص أو بين حامل حصص و مستثمر آخر. كما أن عمليات البيع والإحوالة لا تكون إلا على عدد صحيح من الحصص. يجب على كل حامل حصص أن يجتهد في ايجاد مستثمر لإعادة شراء الحصص كما باستطاعته طلب تدخل المتصرف للبحث عن مشتري.

6. توزيع الاموال المخصصة للتوزيع

يتم توزيع إيرادات الصندوق و خاصة إيرادات عمليات التوظيف و منابات الأرباح التي يتحصل عليها الصندوق، على حاملي الحصص دون انتظار نهاية مدة الصندوق شريطة التقيد بنسب التوزيع المنصوص عليها ضمن الترتيب والقوانين الجاري بها العمل.

يكون توزيع إيرادات الصندوق نقدا خلال الأشهر الخمس (5) الموالية لغلق السنة المحاسبية.

7. توزيع الاصول

خلال فترة ما قبل التصفية، تقوم شركة التصرف بتوزيع، لحاملي الحصص، جزء من أصول الصندوق نقدا و كذلك مداخيل البيع و فوائض القيمة المتعلقة بها.

تنجز كل عملية توزيع من قبل الصندوق حسب الترتيب التالي:

1. لحاملي الحصص، في حدود مبلغ اكتتاباتهم المحررة و غير المسددة بعنوان عمليات التوزيع السابقة.

2. بعد دفع كامل المبلغ المشار له بالفقرة الاولى اعلاه، لحاملي الحصص، يدفع لهم مبلغ تكميلي يمكنهم من الحصول على معدل عائد داخلي سنوي يقدر بنسبة 8% يحتسب على مبلغ اكتتاباتهم المحررة والتي لم يقع سدادها، مع الاخذ بالاعتبار منابات الارباح التي سيقع توزيعها لاحقا.

3. توزيع المبلغ المتبقى بعد دفع كامل المبلغ المشار له بالفقرة الاولى والثانية اعلاه، بنسبة 80% لفائدة حاملي الحصص و 20% لفائدة شركة التصرف بعنوان عمولة تحفيز محملة على الصندوق، مع الاخذ بالاعتبار الرسوم والأعباء الاخرى.

8. النظام الجبائي

إن طبيعة الإمتيازات الجبائية المطبقة تحترم القوانين المعمول بها ، خاصة الواردة بالمرسوم عدد 100



لسنة 2011 المؤرخ في 21 أكتوبر 2011 والمتعلق بملائمة الإمتيازات الجبائية المتعلقة بإعادة الإستثمار في رأس مال التنمية مع مجال تدخلات شركات الإستثمار ذات رأس مال التنمية والصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال التنمية.

III. معلومات تخص المتصرف و المودع لديه والهياكل الأخرى المتصلة بالصندوق

1. المتصرف

يضطلع المتصرف " صندوق الودائع والأمانات تصرف " بمهمة ادارة الصندوق وفق التوجهات المحددة للصندوق.

و يعمل في كل الحالات لحساب حاملي الحصص. كما له حقوق التصويت المتعلقة بالاوراق المالية المكونة للصندوق.

يتعين على المتصرف:

- إستكشاف، الإستثمارات المستهدفة.
- القيام بالتدقيق القانوني و المالي و الضريبي و المحاسبي والتنظيمي.
- المساهمة في تحديد استراتيجية وتسمية المديرين في شركات المحفظة.
- المتابعة الدائمة لشركات المحفظة مع التأكد من دقة نظام الرقابة الداخلية.
- إعتقاد نموذج لمتابعة أداء شركات المحفظة.
- إعتقاد معايير معترف بها لتقديم تقارير المتابعة وتقييم أصول المحفظة.

1-1 لجنة الإستثمار

يعين مجلس ادارة المتصرف، بعد استشارة، حاملي الحصص لجنة استثمار، على أقصى تقدير في غضون شهر من تاريخ غلق الاكتتابات

تحدد مدة صلاحيات لجنة الاستثمار بسنة قابلة للتجديد.



تتكون لجنة الاستثمار من ممثلان عن المتصرف، ممثلان عن صندوق الودائع والأمانات و عضوان يقع اختيارهما على أساس خبرتهما الواسعة في ميدان الاستثمار وكذلك ممثلون عن حاملي الحصص والذين يساهمون بنسبة تفوق 15 % في حصص الصندوق والذين أعربوا عن رغبتهم للانضمام للجنة.

و يجب اعلام هيئة السوق المالية، مسبقا بأي تغيير قد يطرأ على تركيبة هذه اللجنة.

للجنة الاستثمار المهام التالية:

- تحليل فرص الاستثمار

- البت في الاستثمارات المقترحة

- متابعة استثمارات الصندوق وضمان تفعيل القرارات المتخذة وفقا للإستراتيجية التي اعتمدها اللجنة الاستشارية.

- اعلام مجلس إدارة المتصرف بكل اقتراح يخص سياسة استثمار الصندوق.

2-1 اللجنة الاستشارية

يتم تعيين لجنة استشارية لمساعدة المتصرف في الخيارات الاستثمارية. وتتكون اللجنة الاستشارية من ممثلان عن صندوق الودائع والأمانات و عضو مستقل (يتم اختياره بالتوافق بين صندوق الودائع والأمانات وشركة التصرف) و ممثل عن كل حامل حصص يساهم بنسبة تفوق 15 % في حصص الصندوق والذين أعربوا عن رغبتهم للانضمام للجنة و ممثلان عن المتصرف لا يشارك أحدهما في عملية التصويت.

للجنة الاستشارية الحق في عزل المتصرف اذا تبين أنه مسؤول عن الإخلال بالأحكام والتشريعات المنظمة للصندوق،/أو خرق نظامه الداخلي أو مسؤول عن أخطاء قد تلحق ضررا بمصالح حاملي الحصص.

عند عزل المتصرف لا يشارك في التصويت الاعضاء الممثلين له و لا يتم إحتسابهم لتحديد النصاب القانوني. لأخذ هذا القرار يتعين حضور اجتماع اللجنة الاستشارية من قبل ، 80 % على الاقل من حاملي الحصص الممثلين في اللجنة الإستشارية و يتعين أخذ المداولات بأغلبية ثلاثة أرباع الحاضرين أو الممثلين.



2. المودع لديه

يعين بنك الأمان، الكائن مقره الاجتماعي بشارع محمد الخامس 1002- تونس، كمودع لديه وذلك بمقتضى اتفاقية إيداع مبرمة مع المتصرف الذي يمثل الصندوق.

بهذه الصفة يكلف المودع لديه بالمهام التالية :

- الاحتفاظ بالأصول المكونة للصندوق.
- فتح حساب جاري وحساب أوراق مالية أو سندات باسم الصندوق.
- فتح حساب لدى الشركة التونسية للمقاصة.
- مراقبة الأوراق المالية المتوفرة لدى البنك المودع لديه.
- القيام بجرد كامل للأوامر والتسجيلات في الحسابات الجارية وحسابات السندات.
- التثبت من قانونية القرارات الصادرة عن المتصرف، وذلك بمراقبة مدى احترام شروط الاستثمارات والنسب التي أقرها النظام الداخلي ونشره إصدار الصندوق و التثبت من احتساب قيمة التصفية ومن مدى التقيد بالقواعد التي تخص الحد الأدنى لموجودات الصندوق.
- مراقبة التنظيم والإجراءات المحاسبية الخاصة بالصندوق.
- مراقبة جرد موجودات الصندوق، ومنح شهادة جرد للصندوق عند اختتام كل سنة محاسبية. وفي صورة الوقوف على نقائص أو إخلالات عند قيامه بعملية المراقبة، يتولى البنك المودع لديه تقديم مطلب للمتصرف لتسوية الوضعية، و تنبيهه في حال عدم امتثال المتصرف في أجل عشرة (10) أيام بورصة. وفي كل الحالات، يتولى البنك المودع لديه إعلام هيئة السوق المالية ومراقب حسابات الصندوق.
- التثبت من مدى احترام شروط أهلية المكتتبين ومن إحاطتهم بالمعلومات الكافية طبقاً لأحكام الفصلين 112 و 113 من نظام هيئة السوق المالية.
- التأكد من وجود التصريح الكتابي المشار إليه في الفصل 113 من نظام هيئة السوق المالية و في صورة مخالفة هذه لأحكام، يعلم البنك المودع لديه، هيئة السوق المالية.



3. مراقب الحسابات

يعين مجلس ادارة المتصرف، مراقب حسابات لمدة ثلاث سنوات محاسبية.
يراجع مراقب الحسابات، ويصادق على صحة و مدى قانونية الوثائق التالية:

- جرد مختلف أصول الصندوق المعدة من قبل المتصرف.
- القوائم المالية الخاصة بالصندوق والمعدة من قبل المتصرف.
- التقرير حول التصرف في الصندوق خلال السنة المنقضية و المعد من قبل المتصرف.

علاوة على ذلك فإن مراقب الحسابات مطالب ب:

- إعلام فورا هيئة السوق المالية بكل حدث من شأنه أن يعرض مصالح الصندوق و حاملي الحصص للخطر.
- تقديم لهيئة السوق المالية وذلك في أجل ثلاثة أشهر من نهاية كل سنة إدارية تقريرا حول أعمال المراقبة التي قام بها.
- تقديم لهيئة السوق المالية نسخة من تقريره المعد لحاملي الحصص وللمتصرف.

تتحمل شركة التصرف أتعاب مراقب الحسابات.

IV. أعباء تسيير الصندوق

1. أعباء تسيير الصندوق

1.1. عمولة المتصرف

تحدد عمولة التصرف سنويا خلال فترة الاستثمار بنسبة 1 % خالية من الأداء من المبالغ المكتتبه من قبل حاملي الحصص. بعد هذه الفترة تحدد عمولة التصرف سنويا ب 1 % خالية من الأداء من جملة المبالغ المستثمرة مع حذف المبالغ التي تم ارجاعها للمستثمرين بعنوان رأس المال و الخسائر النهائية .

عمولة التصرف تفوتر من قبل متصرف الصندوق كل ثلاثة أشهر مقدما ، باستثناء الفاتورة الأولى التي سوف تغطي فترة أقل أو يساوي ثلاثة أشهر و التي تتزامن مع تواريخ الفواتير للثلاثيات و السنوات



التقويمية .

في حال تحرير رأس المال في منتصف السنة ، عمولة التصرف سيقع الإحتساب بالزمان التناسبي.

1.2. مصاريف أخرى

تتمثل المصاريف الأخرى التي يتحملها الصندوق في:

(1) المصاريف المتعلقة بالأعمال و الخدمات الخارجية. و تغطي هذه المصاريف الأعمال و

الخدمات الفنية التي لها علاقة مباشرة بملفات الإستثمار أو تفويت الإستثمار.

(2) مصاريف التسجيل و التأمين.

و لايمكن أن يتجاوز مبلغ المصاريف الأخرى سنويا 1 % خال من الأداءات من مبلغ الإكتتابات. ويمكن للجنة الإستشارية الرفع من السقف المذكور أنفا بعد طلب ذلك من قبل المتصرف.

1.3. عمولة البنك المودع لديه

تحتسب عمولة البنك المودع لديه كما يلي:

- بالنسبة للسنوات الخمس الأولى: مبلغ قارب 1000 دينار خال من الأداء سنويا. يدفع هذا المبلغ بصفة مسبقة.
- بعد هذه الفترة تكون عمولة المودع لديه كما يلي:
 - ❖ 0.08 % خال من الأداء (مسطحة Flat) من كل عملية بيع أسهم. و يتم سحب المبالغ المعنية من الحساب البنكي الخاص بالصندوق عند قبض مبلغ عملية البيع.
 - ❖ مبلغ 100 دينار خال من الأداء (Flat) بالنسبة لكل عملية إسترجاع مبالغ (أصل الدين و الفوائض) بالنسبة للسندات القابلة للتحويل لأسهم

V. السنة المحاسبية

حددت مدة السنة المحاسبية بسنة ، تبتدئ اليوم الأول من شهر جانفي و تنتهي في 31 ديسمبر من نفس السنة. و بصفة إستثنائية تنطلق السنة المحاسبية الأولى ، مباشرة بعد تكوين الصندوق وتقبل يوم 31 ديسمبر من سنة تحرير أول اكتاب.



VI. المعلومات الدورية

1. التقرير السنوي

يعد المتصرف في نهاية كل سنة محاسبية، جردا لمختلف عناصر أصول الصندوق، و يضبط القوائم لهذا الأخير وفقا للمعايير المحاسبية المعمول بها. كما يعد تقريرا حول التصرف في الصندوق ، بالنسبة للسنة المنقضية.

تقع المصادقة على الجرد من قبل البنك المودع لديه.

يتم إرسال القوائم المالية و تقرير مراقب الحسابات وكذلك التقرير السنوي للتصرف و الجرد إلى حاملي الحصص في أجل أقصاه ثلاثة أشهر من غلق السنة المحاسبية. ويتم ايداع نسخة من هذه الوثائق لدى هيئة السوق المالية.

و يمكن ارسال نسخة الكترونية من هذه الوثائق بعد موافقة حامل الحصص.

يحتوي التقرير السنوي أساسا على المعلومات التالية:

- توزيع الأصول و الخصوم
- توزيع محفظة الاوراق المالية و الايرادات.
- عدد الحصص المتداولة.
- حساب الايرادات و الأعباء و تخصيص النتائج.
- القيمة الزائدة أو النقص في القيمة المحققة.
- قيمة التصفية المسجلة في بداية السنة المحاسبية وفي نهايتها.
- تقرير عن تنفيذ التوجه الإداري المحدد بالنظام الداخلي للصندوق.
- تسمية الممثلين القانونيين و موظفي المتصرف لدى هياكل إدارة الشركات التي يمتلك الصندوق أسهما فيها.
- أسباب أي تعديل في أساليب التقييم.
- تقرير حول ممارسة حقوق التصويت.



2. التقرير النصف السنوي

يجب على المتصرف إعلام حاملي الحصص بقيمة محفظة الأوراق المالية في أجل لا يتجاوز 90 يوما من نهاية كل ستة أشهر.

على اثر عملية التقييم يجب أن ترسل الوثائق التالية إلى أصحاب الحصص:

- جدول محوصل لمجموع التقييمات سطر بسطر للصندوق.
- الوثائق الملخصة للتغيرات الحاصلة على مستوى تقييم الصندوق و المدخرات.
- معدل العائد الداخلي (TRI) للمساهمات المباعة وللخطوط التي لا تزال في محفظة الأوراق المالية.
- معدل العائد الداخلي (TRI) الصافي للاستثمار الذي يأخذ بعين الإعتبار عمليات توزيع السيولة والقيمة المتبقية للصندوق.

3. التقرير الخاص بكل ثلاثية

- على المتصرف أن يقدم لحاملي الحصص الوثائق التالية في كل ثلاثية :
- مذكرة متابعة لمحفظة الأوراق المالية، شهر واحد بعد نهاية كل ثلاثية.
- عمليات الصرف التي قام بها الصندوق لكل مشروع ، لكل قطاع ، حسب الطبيعة (احداث، تطوير، تحويل) لكل تاريخ الصرف والمبلغ.
- الملفات التي تنتظر الصرف (المشروع - القطاع - الطبيعة (احداث، تطوير، تحويل) كلفة المشروع، مشاركة الصندوق تاريخ الصرف المنتظر).
- متابعة الدفعات المنجزة من طرف الصندوق.

4. معلومات اضافية

لأكثر شفافية ووضوح يجب على المتصرف مد هيئة السوق المالية سنويا بالمعلومات تالية:

- موجودات الصندوق المتصرف فيها الى غاية 31 ديسمبر من السنة المنقضية.
- المبالغ المحررة خلال السنة الادارية المنقضية.



- التحيينات التي شملت وثيقة " سياسة التصويت".
- تقرير يشرح الظروف التي مارس فيها المتصرف حقوق التصويت.
- قيمة التصفية في يوم احتسابها.
- احصائيات يضبط مضمونها و دورية تقديمها بقرار عام من هيئة السوق المالية.
- بالإضافة لذلك يمكن المتصرف ، حاملي الحصص من المعلومات التالية:
- تقرير سنوي حول تقييم الاستثمارات في نهاية كل سنة محاسبية يرسل في أجل لا يتعدى 60 يوما من نهاية السنة المعنية.
- تقرير يشرح الظروف التي مارس فيها المتصرف حقوق التصويت.
- قيمة التصفية لكل شخص يطلب ذلك.

VII. المسؤول على نشرة الاصدار

1. المسؤول على نشرة الاصدار

السيدة آمال الجباري حرم المدني، مدير عام صندوق الودائع والأمانات تصرف، شركة تصرف كائن مقرها الاجتماعي بإقامة لأكيو نهج بحيرة ميشيغان ضفاف البحيرة 1053 تونس.

الهاتف: 71 862 660

الفاكس: 71 862 730

2. سياسة الإعلام

السيدة آمال الجباري حرم المدني ، مدير عام صندوق الودائع والأمانات تصرف، شركة تصرف.

الهاتف : 71 862 660

الفاكس : 71 862 730

يتم الإعلام عن قيمة التصفية لكل مالكي الحصص برسالة مضمونة الوصول مع إشعار بالإستلام، بالبريد الالكتروني، بالفاكس أو أي وسيلة ارسال اخرى.

يجب تسليم هذه النشرة والنظام الداخلي عند الاكتتاب ووضعها على ذمة العموم عند الطلب.

3. شهادة المسؤول على نشرة الاصدار

حسب علمنا فإن المعلومات والمعطيات الواردة بهذه النشرة مطابقة للواقع (التراتب الجاري بها العمل و



النظام الداخلي للصندوق). وهي تتضمن جميع المعلومات الضرورية للمستثمرين حتى يتسنى لهم إبداء رأي معطل حول الخصائص المالية للصندوق ، الأساليب المعتمدة لتسييره وكذلك الحقوق المرتبطة بالأوراق وبالسندات المعروضة.

لا تتضمن هذه المعلومات أي سهو من شأنه أن يغير من مداها.

شركة صندوق الودائع و الأمانات تصرف هي الوحيدة المرخص لها لتلقي طلبات الإكتتاب.

إمضاء البنك المودع لديه

عن بنك الأمان



أحمد الكرم
رئيس هيئة الإدارة الجامعية

إمضاء المتصرف

آمال الجباري حرم المدني
مدير عام

ان النظام الداخلي للصندوق و الوثائق الدورية متوفرة لدى شركة صندوق الودائع و الامانات تصرف:
إقامة لأكبو نهج بحيرة ميشيغان ضفاف البحيرة 1053 تونس.

هيئة السوق المالية
قاهرة عدد 16/16/16 بتاريخ 16 فيفري 2016

مقتضى أحكام الفصل 2 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994
رئيس هيئة السوق المالية

الإمضاء صالح الصايل

